23 July 2007
Arabic

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٧٢١ التي عقدها مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في ما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية. ويساور المجلس القلق بوجه خاص إزاء النتائج الإنسانية الخطيرة لأعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة الأجنبية، ولا سيما القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والأنشطة العسكرية للألوية "المختلطة".

"ويحث مجلس الأمن جميع العناصر الفاعلة المعنية على أن تمتنع عن أي عمل يؤدي إلى المواجهة العسكرية التي يمكن أن تسفر عن زيادة التوتر وتفاقم الأزمة الإنسانية المستمرة في مقاطعتي كيفو، وأن تسعى إلى إيجاد حل للأزمة الحالية بالوسائل السياسية والدبلوماسية.

"ويدعو مجلس الأمن الألوية المختلطة وقادتها إلى الاندماج في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ووقف أنشطة التجنيد. ويدين مجلس الأمن تجنيد الأطفال انتهاكا للقانون الدولي الساري ويحث جميع العناصر المذكورة أعلاه على الإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بها.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه البالغ إزاء التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنسبة للسكان المحليين وبالنسبة للأمن في المنطقة. ويكرر تأكيد مطالبته تلك الجماعات بأن تلقي أسلحتها وتشرع طوعا ودون شروط مسبقة في إجراءات تسريحها وعودتها إلى أوطانها وإعادة توطينها وإعادة إدماجها، حسب الاقتضاء.



”ويدعو مجلس الأمن الحكومة إلى أن تضع، بالتنسيق الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خطة شاملة لضمان الأمن في الجزء الشرقي من البلد، ولا سيما بإحراز مزيد من التقدم في مجال نزع سلاح المحاربين الكونغوليين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وبتزاع سلاح المحاربين الأجانب وتسريحهم وإعادة تمهم إلى أوطانهم وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم، وبوضع حد للإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة والوئام الاجتماعي والإنعاش والتنمية في المنطقة. ويلاحظ بقلق العدد الكبير للمشردين داخليا ويؤكد ضرورة طمأنة السكان وتعزيز فعالية الإدارة الحكومية في المنطقة. ويرحب المجلس باعتزام السلطات الكونغولية تيسير إجراء حوار شامل في مقاطعتي كيفو ويتطلع إلى تنفيذه.

”ويشجع مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على أن تواصل، وفقا لولايتها، دعم الأولوية المتكاملة التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بغية نزع سلاح الجماعات المسلحة الأجنبية والكونغولية المعاندة ضمناً لمشاركتها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، حسب الاقتضاء. ويشجع السلطات الكونغولية على أن تضع، بالتشاور الوثيق مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما يلزم من تخطيط تحقيقاً لتلك الغاية ويشدد على أي عملية قد تتطلب الحصول على دعم من البعثة ينبغي أن يجري تخطيطها بالاشتراك مع البعثة ووفقاً للقانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، واللاجئين والقانون الإنساني الدولي. ويطلب المجلس من الأمين العام أن يقيه على علم بعملية التخطيط هذه. ويؤكد أيضاً أهمية مواصلة الجهود التي تبذلها البعثة، تنفيذاً لولايتها، لتوفير الحماية للمدنيين والمساهمة في تحسين الأوضاع الأمنية التي تقدم فيها المساعدة الإنسانية.

”ويشجع مجلس الأمن بقوة الحكومة على الاضطلاع بإصلاح القطاع الأمني في جميع أنحاء البلد، على سبيل الأولوية، بمتابعة جهودها الرامية إلى تعزيز إصلاح الشرطة، وإدماج القوات المسلحة. وفي هذا السياق يعترف المجلس بالجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة وشركاؤها نحو الدعوة إلى عقد اجتماع مائدة مستديرة وطني بشأن إصلاح قطاع الأمن الذي من المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر في كينشاسا.

” ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تجنيد مقاتلين، بمن فيهم أطفال، داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها، على أيدي القوات الموالية للوران نكوندا، مما يشكل انتهاكا للقانون الدولي الساري.

” ويحث المجلس الدول المجاورة المعنية على تيسير إعادة إدماج المحاربين السابقين العائدين إدماجا فعالا ومنع جميع أنشطة التجنيد داخل أراضيها. ويسلم المجلس بأن العلاقات الإقليمية الطيبة، لا سيما العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا تشكل عاملا حاسما في حل الأزمة في مقاطعتي كيفو. ويشجع كلتا الحكومتين على مواصلة التعاون لحل شواغلهما الأمنية المشتركة، وتحسين علاقتهما الدبلوماسية، ودعم العودة الطوعية للاجئين، بالتشاور مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

” ويشجع مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام، وفقا لولايتها، بمساعدة الحكومة، بطرق منها بذل المساعي الحميدة، في جهودها الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في مقاطعتي كيفو من خلال تشجيع المصالحة والحوار السياسي“.